ضعف وظيفة البنى الإفرادية والتركيبية اللغوية في الدرس اللغوي العربي

(عرض وتوجيه)

أ.م.د. محمد خلف كاظم الخاقاني

وزارة التربية / المديرية العامة لتربية بابل

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى رصد عدد من الاستعمالات اللغوية الإفرادية والتركيبية التي كان ضعف الوظيفة فيها مظهرًا من مظاهر الشيوع والاتساع وضعف دلالتها المتخيلة فضلًا عن المركزية، وعليه فإنّ كثرة استعمال اللفظ فضلًا عن التركيب هي ما يؤدي بالضرورة إلى تطوّر دلالة الألفاظ أو ضعف دلالة التركيب وما يترتب عليه من البِلى الوظيفي الناتج عن التوهم في الدلالة المرادة، وهذا ما يؤدي بالأساس إلى صور من ضعف الوظيفة اللغوية الإفرادية أو قد تكون تلك الوظيفة التي أثّرت فيها كثرة الاستعمال وبِلى التركيب الوظيفي وظيفة نحوية لا وظيفة صرفية فقط، ومن هنا وقع الاختيار على (ضعف وظيفة البنى الإفرادية والتركيبية اللغوية في الدرس اللغوي العربي: عرض وتوجيه)، وقد جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين ثم خاتمة تعقبها مصادر البحث ومراجعه.

الكلمات المفتاحية: الوظيفة، الصرف، النحو، الدلالة، التطوّر اللغوي.

The weakness of the function of individual and syntactic linguistic structures in Arabic language teaching

(Presentation and guidance)

Asist prof: Mohammed Khalef Khadim Al-Khaqani

General Directorate of Education in Babylon

Abstract:

This research seeks to monitor a number of individual and syntactic linguistic uses in which the weakness of function was a manifestation of commonality and expansion and the weakness of its imagined meaning, as well as centrality. Accordingly, the frequent use of the word, as well as the syntactic, is what necessarily leads to the development of the meaning of words or the weakness of the meaning of the syntactic and what results from the functional wear and tear resulting from the illusion of the intended meaning. This leads primarily to forms of weakness of the individual linguistic function, or that function which was affected by frequent use and the wear and tear of the functional syntactic may be a grammatical function and not just a morphological function. Hence, the choice was made to (Weakness of the Function of Individual and Syntactic Linguistic Structures in Arabic Linguistic Study: Presentation and Guidance). This research came in an introduction, a preface, two sections, and then a conclusion followed by the sources of the research and its references.

Keywords: Function, Morphology, Syntax, Semantics, Language Development.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين أبي القاسم المصطفى الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الغر المنتجبين.

مما لاشك فيه أنّ اللغة العربية شأنها شأن كل لغات البشر يصيبها ما يصيب اللغات من التغيّر والتطوّر ذلك أنّ اللغة كائن حي تحيا على ألسنة المتكلمين بها وهم من الأحياء وهي لذلك تتطور وتتغير بفعل الزمن، كما يتطور الكائن الحي ويتغير وهي تخضع لما يخضع له الكائن الحي في نشأته وتطوّره، وهي بذلك ظاهرة اجتماعية تحيا في أحضان المجتمع وتستمد كيانها منه ومن عاداته وسلوك أفراده وتتأثر بما يميلون إليه.

ولما كانت اللغة في أصل وضعها أصواتٌ يعُبّرُ بِها كُلَّ قومٍ عن أغراضهم وما يحتاجونه، ولأنَّ هذه الأغراض في أغلبها مكرّرةٌ معادةٌ فقد كان من الطبيعي التصرّف والتغيّر بألفاظِ اللغة، مادامت دَلالاتها معروفةً ومفهومةً تخفيفًا للفظ، وتيسيرًا على المتكلّمِ من تكرار كلمةٍ ثقيلةٍ اعتاد المتكلم قولها، وسماعها، أو كتابتها كثيرا، ولأنّ أَصْلَ أيّ لغةٍ ما يُتَداوَلُ مسموعًا، لا ما يُفْتَرضُ أنْ يكون في القياس الصرفي، أو النحوي، لأنَّ اللّغة قد تَكَلَّم بها الناسُ قبلَ أنْ يرسموا حروفها كتابةً، أو يُقَعِّدوا قواعِدَها صرفًا ونحوًا، فتغييرُ الثقيلِ المُتَكَلَّمِ بِهِ كثيرًا إلى ما هو أَخَفّ مِنْه، تيسيرًا للنطقِ ما دام الإفهام قد تحقَّقَ، وخُصَّ الكثيرُ بأمورٍ انماز بها عن القليل؛ هذا لأنّ الشيءَ إذا كَثُرَ في كلامِهم كان لَهُ نحوٌ ليس لغيرِهِ مّما هو مثله، ولهذا لم يَجْلِس أوّل مَن كَتَبَ قواعدَ اللغةِ في دارِهِ لِيَضعَ قواعدَ الصرفِ والنحوِ وإنّما طافَ في قبائل العربِ المعروفةِ بالفصاحةِ سنينَ طوال، يَسْمَعُ ويُدَوِّن، وإنْ لم يَتَهيأ له ذلك، سأل القادمين عن لفظٍ معيَّنٍ ليدوّنه كما هو، لا كما يُفْتَرض أنْ يكون، أو أنّه اعتمد الأمرين معًا، قال ابن جني(ت:392هـ): ((واعلم أنّك إذا أدّاك القياسُ إلى شيءٍ ما، ثُمَّ سمعتَ العربَ قد نَطَقَت فيه بشيءٍ آخرَ على قياس غيرِهِ، فَدَعْ ما كُنْتَ عليه إلى ما هُم عليه))(الخصائص، ابن جني: 1 / 125)، وعلى هذا الأساس كان سيبويه قد علّلَ كثيرًا من الظواهر اللغويةِ في كتابِهِ بقوله: (لِكَثْرةِ استعمالِهم إيّاه في الكلام)، أو (لكثرةِ دورانِهِ على الألْسُنِ)، أو (للشُيُوْعِ)، أو(لأنّهُ فَشَا في ألْسِنَتَهُم)(كتاب سيبويه: 1/ 274، و260، و2/ 286، و ٢٩٥).

ورُبَّما كانَ أبرزَ عاملين في إحداث ذلك التغيير في الكلمة هما؛ التخفيف أوّلًا، وإعطاء اللّفظِ ميزةً أخرى خاصةً لتعظيمهِ وبيانِ قدرهِ ثانيًا، مِمّا جَعَلهُم يخالفون بذلك القياس اللغوي؛ لأنَّ من كلامِهم أنْ يجعلوا الشيءَ في موضعٍ على غيرِ حالهِ إمّا لكثرةِ استعمالِهِ، أو تنبيهًا على أصلٍ فيه.

ولمّا كان هذا البحث معنيًا ببيان ما يؤدي إليه شيوع الاستعمال وطول الإلف للبنى الإفرادية والتركيبية من آثار وصفت بالضعف نتيجة للتطور في الدرس اللغوي العربي على مدى طويل من عُمر

العربية كان داخلًا بذلك في إطار علم اللغة التاريخي ذلك أنّ علم اللغة التاريخي يبحث تطوّر اللغة الواحدة عبر القرون، فتاريخ اللغة في جانبيه الإفرادي والتركيبي يدخل في مجال علم اللغة التاريخي وهذا ما لا يخفى بمكان.

ومن هنا كانت دراسة ضعف وظيفة البنى الإفرادية والتركيبية اللغوية لكثرة الاستعمال وما يترتب عليه من آثار وصور إنّما هي دراسة من الناحية الوصفية التاريخية ومن أجل ذلك قد تعرض هذه الدراسة لمواضع تجيء على ألسنة المعاصرين إضافة الى ما يقع في الفصحى رغبة في تأكيد أثر عمل كثرة الاستعمال وما يُحدثه من تطوّر لغوي أو ضعف وظيفي يصيب الدلالة المقصودة؛ وذلك لأنّ اللغات لا تسير في حياتها على نحو من الصدفة المطلقة ولا تخبط في تنقلها على ألسنة الناس خبط عشواء، بل يحكمها في هذا وذاك قوانين تكاد ترقى إلى مكانة القوانين الطبيعية، ثباتًا وقوة ولا يعني جهلنا بهذه القوانين في بعض الأحيان أنّها غير موجودة ومهمة العلم في ذلك هي البحث عن هذه القوانين يكتشفها ولا يخترعها، يُميط اللثام عنها ولا يتحكم فيها، وعلى هذا الأساس تُعد كثرة الاستعمال من القوانين المهمة في التطوّر اللغوي هذا من جانب ومن جانب آخر تجعل اللغة عرضة للإصابة بضعف وظيفي في ألفاظها وتراكيبها وهذا ما دعاني لأن أدرس (ضعف وظيفة البنى الإفرادية والتركيبية اللغوية في الدرس اللغوي العربي: عرض وتوجيه).

ولتحقيق تلك الغاية وهذا الغرض المنشود تم توزيع البحث على تمهيد تناولت فيه: مداخل مفهومية في بيان ماهية الوظيفة اللغوية وضعفها، ومبحثين تطبيقيين: كان المبحث الأول منها مدرجًا تحت وطأة ضعف وظيفة البنى الإفرادية في الدرس اللغوي العربي، والمبحث الثاني كان من خلاق ضعف الوظيفة البنى التركيبية في الدرس اللغوي العربي، ثم أعقبتهما بخاتمة أودعت فيها قطف دراستي هذه بعد أن أينعت، ثم المصادر والمراجع.

وختامًا أقول: إن كنت قد وفقت في عملي هذا فمن الله عزَّ وجلَّ، ومنّه عليّ، وإن كانت الأخرى فمن نفسي، وحسبي أنّي سعيتُ، والله تعالى يقول: ((وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ)) [سورة النجم/ 39].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين وصحبه المنتجبين.

التمهيد

مداخل مفهومية في بيان ماهية الوظيفة اللغوية وضعفها

أولًا: مفهوم الضعف في الدرس الإفرادي والتركيبي اللغوي:

1- الضعف في الاصطلاح اللغوي: تذكر المعجمات اللغوية أن لمادة (ضعف) معنيين مختلفين، فقد جاء في كتاب العين: ((ضَعُف يَضْعُف ضَعْفًا وضُعْفًا، والضُّعْف خلافُ القوة، ويقال: الضَّعْف في العقل والرأي، والضُّعْفُ في الجسد، ويقال: هما لغتان جائزتان في كلّ وجه))(كتاب العين: 281/1، وينظر : لسان العرب: 203/9 ، مادة: ضعف)، هذا هو المعنى ألأوّل لهذه المادة، ثم قال الخليل (ت:175هـ): ((وفي معنى آخر: أضعفتُ الشيء إضعافًا وضاعَفْتُه مُضَاعَفَةً، وضَعَّفْتُهُ تَضْعِيفًا، وهو إذا زاد على أصله فجعله مِثلين أو أكثرَ))(كتاب العين:282/1. مادة: ضعف)، وهذا هو المعنى الثاني، وقد سمَّى ابن فارس (ت:395هـ) هذين المعنيين أصلين متباينين على عادته التي جرى عليها في معجمه من تسمية المعنى أصلًا، قال: ((الضاد والعين والفاء أصلان متباينان، يدلُّ أحدهما على خلاف القوة ويدلُّ الآخر على أنْ يُزادَ الشيءُ مِثلَه))(معجم مقاييس اللغة: 415/3 مادة: ضعف)، والأوّل هو المراد، وَمنه فِي التَّنْزِيلِ: ((اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكم مِنْ ضُعْفٍ ثُمَّ جَعَل مِنْ بَعْدِ ضُعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قوَّةٍ ضُعْفًا))(سورة الروم/ 54)، وهكذا يظهر لنا أنّ الضعف كل ما خالف القوي وإن كان داخلًا ضمنًا فيه لا سيما في باب القياس اللغوي وأحكامه التقويمية.

2- الضعف في الاصطلاح الإفرادي والتركيبي: يطلق الضعف في الاصطلاح الإفرادي والتركيبي اللغوي على ما دخله وهنٌ في بنيته الأصلية أو عارضٌ أخرجه عن القياس المطرد لكثرة استعماله وطول إلفه، ومن هنا فإنّ ((الضعْف نُقْصَان الْقُوَّة عَن الْحَد وَهِي عَلَيْهِ كَذَا والنادر أَضْعَف من المطرد فِي الْبَيَان))(رسالة الحدود، الرماني: 71.)؛ لذا فإنّ الضعف قد يلحق الحرف لعلة في مخرجه كحروف اللين، أو يلحق الصيغة لقلّة تمكنها في بابها(ينظر : كتاب سيبويه: 2/ 116).

والضعيف عند الصرفيين يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالإعلال والإبدال؛ فحروف العلّة (الألف، والواو، والياء) سُميت ضعيفة لاستحالتها وتغيرها، فهي لا تثبت على حال واحدة وإنّما تقلب تارة وتُحذف تارة أخرى طلبًا للتخفيف، وهذا الضعف البنيوي هو الذي جوّز فيها ما لا يجوز في غيرها من الحروف الصحيحة(ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: 4/ 289).

3- العلاقة بين الضعف والبناء الصرفي: تتجلى علاقة الضعف بالصرف في نظرية التمكن؛ فالفعل المعتل (الضعيف) يفتقر إلى القوة التي يتمتع بها الفعل الصحيح، مما يجعله عرضة للتغيير المورفولوجي، لأنّ الضعف في الحرف يؤدي بالضرورة إلى ضعف في التصريف، وذلك أنّه كلما كان الحرف أضعف كان بالتغيير أحرى، وبقلّة الثبات أولى، قال ابن جني: ((وذلك أنّ الكلمة إذا لحقها

ضرب من الضعف أسرع إليها ضعف آخر؛ وذلك كحذفهم ياء حنيفة في الإضافة إليها لحذف تائها في قولهم: حنفي، ولما لم يكن في حنيف تاء تحذف فيحذف ياؤها جاء في الإضافة إليه على أصله فقالوا: حنيفيّ))(الخصائص: 2/ 77)، وهذا ما لا يخفى بمكانٍ.

4- الضعف وأثره في التركيب: لا يقتصر أثر الضعف على البنية الصرفية المفردة وإنّما ينتقل إلى النظم التركيبي؛ ففي النحو يُطلق مصطلح الضعيف على الحكم الذي يقل وجهه في القياس أو الذي يفتقر إلى القوة الإعرابية، ومن هنا نجد أنّ عبارات النحويين قد تكررت في الخلط بينه وبين غيره من الأحكام بدءًا من سيبويه إلى المتأخرين من النحويين مما يدل على أنّ ذلك الرأي النحوي ضعيف أو ممنوع أو قبيح أو قليل؛ نذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر قولهم: ((وهذا ضعيف قبيح لا يجوز))(كتاب سيبويه: 1/ 361)، وقولهم: ((ممتنع أو ضعيف))(المسائل السفرية في النحو: 35)، وقولهم: ((ضعيف قليل))(شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 66).

ومنهم من يرى أنّ الضعف يستلزم الحكم على الرأي النحوي بكونه ضعيفًا أو بعيدًا أو متكلفًا أو غير جيّد أو غير ذلك من عبارات التضعيف من دون أن يصل الأمر إلى أن يكون مرفوضًا أو ممنوعًا، أي إنّه لا يجوز لا سيما أنّ مفهوم الضعيف يقتضي أن يكون الوجه أو الرأي النحوي على خلاف القوة وليس على خلاف الصحة، قال ابن جني: ((وكذلك عامة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه ينبغي أن يكون جميع ذلك مجوزًا فيه ولا يمنعك قوة القوي من إجازة الضعيف أيضًا))(الخصائص: 3/ 62)، ومن أمثلة ذلك ضعف العامل حيث يرى النحويون أنّ العوامل اللفظية قد تضعف عن العمل إذا فُصل بينها وبين معمولها، أو إذا كانت فروعًا عن أصول أو طرأ عليها ما تقتضيه كثرة الاستعمال وبِلى الألفاظ(ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: 106).

ومن هنا يتضح لنا أنّ الضعف في العربية ليس عيبًا لغويًا وإنّما هو ملمح من ملامح المرونة اللسانية الناتجة عن كثرة الاستعمال وضعف وظيفة الأبنية الافرادية فضلًا عن التركيبية وما يدور حولهما من دلالة متخيلة؛ لإنتاج نظام لغوي يتسم بالاتساع والقدرة على التكيّف التواصلي.

ثانيًا: مفهوم الوظيفة في الدرس الافرادي والتركيبي اللغوي:

1- الوظيفة في اصطلاح اللغويين: أُخذت الوظيفة من الجذر اللغوي (و ظ ف) وهو في المعجم العربي يدلّ على تقدير شيء كتقدير الرزق والطعام، وقد ذكر ابن فارس (ت:395هـ) أنّ ((الواو والظاء والفاء: كلمة تدلُّ على تقدير شيءٍ. يقال: وظّفْتُ له، إذا قدّرت له كلَّ حين شيئًا من رزقٍ أو طعامٍ))(معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس: 122/6، مادة: (وظف))، وغير بعيدٍ عن هذا ما ذكره ابن منظور (ت:711هـ) في بيان معناها اللغوي قائلًا: ((الوظيفة من كلِّ شيءٍ: ما يقدّر له في كلّ يوم من رزق أو طعام أو علف أو شراب،

وجمعها الوظائف والوُظُف. ووَظَف الشيء على نفسه ووظّفه توظيفًا: ألزمها إياه))(لسان العرب، ابن منظور: 9/ 358، مادة: وظف).

فقد توافق تعريف كلٍّ من ابن فارس، وابن منظور للوظيفة على أنَّها عبارة عن تقدير معلوم، يُدفع لمستحقّه دون أن يذكر مقابل هذا القدر، وكأنّها عطاء مقدّر على الدافع دون أن يأخذ مقابلًا لها من القابض، والأصل في ذلك العطاء بحسب التعريفين أن يكون منتظمًا وهذا الأمر يلتقي وما قرره المعجم الحديث من أنّ ((الْوَظِيفَة مَا يقدر من عمل أَو طَعَام أَو رزق وَغير ذَلِك فِي زمن معِين والعهد وَالشّرط والمنصب والخدمة الْمعينَة [والجمع] وظف ووظائف وَيُقَال للدنيا وظائف ووظف أَي نوب ودول))(المعجم الوسيط: 2/ ١٠٤٢، مادة: وظف).

وخلاصة القول في معنى الوظيفة في المعجم أنَّ لها دلالتين أساسيتين هما الاتصال والتواصل من جانب، والعمل المسند إلى العامل أو يُؤدّيه الشخص ضمن إدارة أو مؤسسة معينة في سياقات قصدية معينة.

2- الوظيفة في اصطلاح علماء اللغة المعاصرين: تدرّج مفهوم الوظيفة انطلاقًا من تعريفها اللغوي وانفعل بشكل واسع مع معطيات الحياة من جعلٍ وعطاءٍ إلى أن عُدَّ فكرةً فلسفية ذات شأن كبير تبنتها بعض المدارس اللغوية ذات المناهج المعتمدة التي من أشهرها بل أبرزها مدرسة براغ التشيكية وروّادها الذين عُرفوا باسم الوظيفيين؛ فأصبح بذلك الحديث عن هذا المصطلح حاضرًا بقوّة في الدراسات الحديثة(ينظر: الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت العربية، د.مكي دارار: 17، ومبادئ في اللسانيات، خولة الإبراهيمي: 86)، ولا يخلو منه أيُّ نتاج لغويٍّ، وهذا ما جعل الدراسات الألسنية المعاصرة تتناول المعنى الاصطلاحي للوظيفة مرّة بوصفها الدور الذي تقوم به اللغة، ومرّة بوصفها علاقة دلالية أو تركيبية أو تداولية.

وبناءً على ما سبق فإنّ أبسط تعريف وأشمله يُمكن قبوله للوظيفة هو اعتبارها ((الدور التعبيري الذي يقوم به العنصر اللغوي في البنية النحوية سواء أكان فونيمًا أم مورفيمًا، أم كلمة، أم جملة، فهو عنصر يُسهم في صنع المعنى وبناء الدلالة))(المدارس اللسانية (أعلامها، مبادئها، ومناهج تحليلها للأداء التواصلي)، أحمد عزوز: 130)، وأوّل ما يُلاحظ على هذا التعريف هو الحديث عن وظيفة العنصر اللغوي داخل السياق فليس له أي وظيفة خارجه، وكما يشير إلى وظيفة التعبير في حمله لمعنيين أساسين؛ أحدهما: كون الوظيفة هي العلاقة القائمة بين العناصر اللغوية كالعلاقة بين المسند والمسند إليه، والفعل والفاعل، وحروف العطف والجر، وغيرها. والآخر: كون الوظيفة بمعنى الدور الذي تؤدّيه اللغة كظاهرة اجتماعية وهو التواصل.

ولما كانت اللغة العربية هي المدخل الطبيعي لفهم القرآن الكريم وكلام العرب شعرًا ونثرًا، وما دار حول هذين الأصلين من علوم فضلًا عمّا كُتب بها في ظل حضارة الاسلام وجدنا علماء العربية

يؤلونها في ظل وظيفتها من الرعاية والاهتمام ما جعلهم يدرسونها في جوانبها الصوتية فكانت جهودهم في علم الأصوات، وفي صيغها فكانت جهودهم في علم الصرف، وفي تراكيبها فكانت جهودهم في علم النحو، وفي دلالات مفرداتها فكانت جهودهم في المعاجم، وما يتصل بها وذلك لإيمانهم بأنّ اللغة هي الوعاء الذي يحمل إلينا كل ذلك الفكر.

ومن هنا راحوا يحرسون هذه اللغة من عوادي الضعف والانحلال فكانت جهودهم اللغوية التي ترمي إلى تأصيل معرفة العرب بلغتهم من ناحية، وجهودهم في التصحيح اللغوي من ناحية أخرى فلم يغب عنهم ما قد يحدث على ألسنة المتحدثين بها من تطور قد يخرج عمّا ألفوه في أصواتها وبنيتها وتراكيبها ودلالات مفرداتها(ينظر: دراسات لغوية: د.أحمد هندي: 4).

ولكنّهم في هذا المضمار كانوا يعرضون لتلك المواضع غير موضحين العلة التي دفعت الى نوع ما من أنواع التطوّر أو التغيّر في الغالب الأعم، فقد حشّدوا بعض تلك المواضع في أبواب عنونوا لها بـ(أغلاط العرب)، وفي كتب عرفت بكتب لحن العامة والخاصة وما طرحوه من علل ذلك لم يستوعب كل الأسباب التي بها يقع مثل ذلك التطور(ينظر: الخصائص: 3/ 273 وما بعدها، وفصيح ثعلب وما عليه من شروح فضلًا عن كتب لحن العامة والخاصة).

المبحث الأول

ضعف وظيفة البنى الإفرادية في الدرس اللغوي العربي

يُعد الصرف الباب الأوسع الذي يُكشف به عن أصل حتمية صيغ المفردات وما يعتورها من مدخلات وملحقات قد تطرأ على بنيتها الوضعية لذا يلجأ دارس العربية مضطرًا إلى لولوج هذا العلم لاسيما إذا كان باحثًا عن الدلالة الصرفية للصيغ العربية عبر تطوّرها في ضوء قوة وظيفتها أو ضعف تلك الوظيفة نتيجة لكثرة استعمالها وطول إلفها:

أوّلًا: دخول تاء المبالغة على أمثلة المبالغة رغبة في تأكيد ما تدل عليه من هذا المعنى وتعرف هذه التاء عندئذٍ بـ(تاء المبالغة)، وتدل على مزيد من هذا المعنى، وفي هذا الصدد قال الشيخ خالد الأزهري(ت:905هـ): ((وتأتي التاء للمبالغة في الوصف... ولتأكيدها أي المبالغة الحاصلة بغير التاء... فإذا دخلت التاء أفادت تأكيد المبالغة؛ لأنّ التاء للمبالغة))(شرح التصريح على التوضيح: 2/ 288، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 2/ 170).

وهي فيما أحسب صورة من صور تجديد دلالة الصيغة وتأكيدها المبالغة؛ لأنّ تأكيد التأكيد دليل على ضعف المؤكد، ومما ورد على ذلك في الدرس اللغوي الصرفي قولهم: ((رجل ملول وملولة إذا كان كثير الملل ورجل هذر وهذرة ورجل فروق وفروقة ومجذام ومجذامة ومطراب ومطرابة ولحّان ولحّانة إذا

كان كثير اللحن))(شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (شرح ديكنقوز أو شرح ابن كمال باشا): 72، وشرح الفصيح: 2/ 602- 605)؛ فهذه التاء قد لحقت الوصف للدلالة على المبالغة فيه.

ولم يُرضِ ابن مالك(ت:672هـ) ذلك فعدّ ما هذا سبيله من الشاذ والقياس عليه أكثر شذوذًا ذاكرًا العلة من ذلك بقوله: ((لأنّ لحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذ ولما لا مبالغة فيه أشذ فيعبر عنه بشاذ الشاذ، والحمل على الشاذ مكروه فكيف على شاذ الشاذ))(شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 2/ 338) لكن هذا ينافي ما ورد من أمثلة وإشارات ذكرها سالفوه وقيدوها في كتبهم فضلًا عمّا ذكره شرّاح الألفية من أنّ ذلك قد ورد في لغة العرب ذاكرين له أمثلة تؤيده وتثبت صحة وروده فضلًا عن دلالته؛ وفي هذا الصدد قال زين الدين الوردي (ت: 749هـ): ((وما كان من الصفات على فعول أصلًا، أي: بمعنى فاعل كصبور، أو على مفعال كمهذار أو مفعيل كمعطير، أو مفعل كمغشم، فلا تلحقه التاء الفارقة بين التأنيث والتذكير... لكن تلحقه تاء المبالغة كملولة، وفروقة، ومقدامة، ومعزابة))(شرح ألفية ابن مالك المسمّى، تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: 2/ 675).

وذكر ناظر الجيش (ت: ٧٧٨هـ) ما لا سبيل إليه إلّا بجعل تائه للمبالغة؛ فقال: ((ولا يتأتّى ذلك إلّا بجعل تائه للمبالغة وبابه مقصور على السماع، ولا يأتي غالبًا ما هي فيه إلّا على أحد أمثلة المبالغة كنسّابة، وفروقة، ومهذارة))(شرح التسهيل المسمى، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 5/ 2286)، وهذه الأمثلة التي ذكرها كلها صيغ مبالغة معروفة قد لحقتها تاء المبالغة رغبة فيما تدل عليه؛ لأجل المبالغة.

وهكذا يبدو أنّ كثرة الاستعمال أُشعرت المستعملين بضعف وظيفة هذه المفردات، ممّا اضطرهم إلى المجيء بزيادة على صيغة المفردة الأصلية، وإن كان ذلك يخالف قياسها –على رأي بعضهم– رغبة منهم في تجديد دلالة المفردة وتأكيد قوتها فيما تدل عليه لضعف المؤكد.

ثانيًا: ميلهم إلى تأنيث المؤنث وتأنيث ما يستوي فيه المذكر والمؤنث عند الوصف به، وذلك لضعف معنى التأنيث في أذهان المتحدثين؛ ومن ذلك في تأنيث المؤنث قول بعضهم: هذه عصاتي، والصواب: عصاي؛ وروى الجاحظ(ت:255هـ) أنّ ((أول لحن سمع بالبادية: هذه عصاتي بدل عصاي))(البيان والتبيين: 2/ 219)، قال تعالى: ((قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا))(سورة طه: 18)، ومثله: هذه عجوزة، والصواب: هذه عجوز، وعجوز صفة للمؤنث في مقابل شيخ للمذكر، ويقولون: هذه عنكبوتة والصواب: هذه عنكبوت(ينظر: تقويم اللسان: 141، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف: 382)؛ ومنه قوله تعالى: ((كمثل العنكبوت اتخذت بيتًا))(سورة العنكبوت: 41)، فهي مؤنثة في أصل وضعها؛ لتأنيث لفظ الفعل المحمول بدلالته عليها (اتخذت)(إعراب القرآن وبيانه: 7/ 435).

ومثل ذلك في أيامنا هذه يقولون: هذه أرنبة، والصواب: هذه أرنب، وذكر الأرنب: خزز، والجمع: أخزّة وخِزّان(ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: 119).

وقولهم في الحمّى إذا أضافوها، ووصفوها أخذته حماة شديدة، وحماتك أخفف من حماته؛ فجمع بذلك في الاسم علامة للتأنيث، وكذلك يلحقون علامة التأنيث في كلمة الدنيا إذا وصفوها يقولون: له دنياة عريضة، والصواب بدون التاء: دنيا(ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: 79)، إذ هو اسم مقصور.

ولعل من هذا النوع تأنيث امرئ القيس لكلمة (دار) بالهاء وهي من المؤنثات السماعية في قوله:(شرح المعلقات السبع: 39)

ألا رب يومٍ لك منهن صالحٍ ولا سيما يومٍ بدارة جلجلِ

وقد ذكر التستري (ت: 361هـ): ((الدَّارُ: أنثى، تصغيرها دويرة، وجمعها الأقل ثلاث أدؤر، والكثير الدور. وقد يقال لها دارة بالهاء إذا عنى بهما المسكن))(المذكر والمؤنث: 4)، فقد قصدوا إلى تأنيث ما كان مؤنثًا، وهو تأنيث سماعي أريد به تقوية الدلالة وتوكيدها بعد أن أُشعرت المستعملين بضعف وظيفتها لكثرة استعمالها.

ومن تأنيث ما يستوي فيه المذكر والمؤنث قولهم: هذه امرأة شكورة وصبورة، والصواب: هذه امرأة شكور وصبور؛ لأنّ (فعيلًا) بمعنى (فاعل) يستوي فيه المذكر والمؤنث فلا تلحقه الهاء وتكون صفة مؤنثة على لفظ مذكره، وإنّما تدخل الهاء على (فعول) اذا كان بمعنى (مفعول) كقولنا: ناقة ركوبة، وشاة حلوبة؛ لأنّها بمعنى مركوبة، ومحلوبة(ينظر: تصحيح التصحيف: 339– 340، ودرّة الغواص: 150).

ومثل ذلك قولهم: هذا رجل جريح، وتلك امرأة جريحة، وهذا رجل قتيل وتلك امرأة قتيلة، والصواب هو أنّ (فعيلًا) بمعنى (مفعول) يستوي فيه المذكر والمؤنث عند الوصف به إذا ذكر معه موصوفة(ينظر: كتاب سيبويه: 1/ 60 تعليق رقم (2) للمحقق الشيخ عبد السلام محمد هارون).

وهكذا يتبين لنا أنّهم إنّما أنّثوا المؤنث بأشهر علامات التأنيث وكذلك ميلهم الى تأنيث ما يستوي فيه المذكر والمؤنث؛ لأنّهم شعروا بضعف وظيفة هذه المفردات فمالوا الى تأنيثها سعيًا منهم لتحقيق دلالتها القصدية، وما إلحاق الكلمات المؤنثة في الأصل بالتاء إلّا دليل على ضعف وظيفة التأنيث فيها نتيجة لكثرة استعمالهم إياها وضعف وظيفتها في مبناها.

ثالثا: النسب إلى المنسوب: وهو نوع من الشعور بعدم كفاية دلالة الاسم على النسب فينسبه مرّة أخرى؛ ليجدد دلالته على هذا المعنى، أي تلحق هذه الياء المشددة المنسوب مرّة أخرى للمبالغة والقوة وإشباع معنى الصفة في المنسوب، وفي هذا من الاحتياط في إشباع معنى الصفة ما لا يخفى بمكان، لذا ذكر

النحويون والصرفيون وعلى رأسهم سيبويه أنّ هناك كلماتٍ جاءت في النسب على غير قياس؛ فمن ذلك في النسب يقولون: رجلًا يمانيّ من أهل اليمن، وشآميّ من أهل الشام، وتهاميّ من أرض تهامة(ينظر: كتاب سيبويه: 3/ 337- 338، شرح الفصيح للزمخشري: 2/ 680)، وعقّب أبو سعيد السيرافي على ما ذكره سيبويه(ت: 185هـ) فقال: ((وأمّا يمانيّ وشاميّ فهو منسوب إلى المنسوب المخفف، كأنّهم لما قالوا شام ويمان صار ذلك اسمًا لكل مكان نسب إلى الشام واليمن))(شرح كتاب سيبويه: 4/ 97).

ومن أجل أنّه نسب إلى ما يفيد النسب نجد المبرد(ت:285هـ) يشير إلى ذلك بقوله: ((ومن قال يمانيّ فهو كالنسب الى المنسوب وليس بوجه))(المقتضب: 3/ 145)؛ وذكر ابن الورّاق(ت:381هـ) علّة ذلك بقوله: ((وَإِنَّمَا فعلوا مَا ذَكرْنَاهُ، لِكَثْرَة استعمالهم الْيمن والشأم فِي كَلَامهم، فخففوا إِحْدَى ياءي النّسَب، وعوضوا ألفًا، إِذْ كَانَ الْحَذف قد وَقع فِي كَلَامهم، والتعويض فِيمَا لم يكثر اسْتِعْمَاله، فَكَانَ النّسَب أولى بذلك))(علل النحو:: 543)، لكن ابن الحاجب(ت: 646هـ) جعل ما هذا سبيله ممّا ينسب إليه تقديرًا على غير قياس(أمالي ابن الحاجب: 1/ 320).

لذا تكون الألف في ذلك عوضًا عن ذهاب إحدى الياءين على رأي الخليل وسيبويه والمبرد ومن قبل رأيهم، ومع ذلك نجد بعضهم من يضيف إليها ياء النسب لفظًا لا تقديرًا فيقول: يمانيّ وشآميّ وتهاميّ وهو بعيد في القياس عند الزمخشري(ت: 538هـ)؛ لأنّه جمع بين العوض والمعوض؛ وعليه جاء قول الشاعر:(شرح الفصيح للزمخشري: 2/ 677- 680)

تراه إذا هزّ الضراب كأنّما   يعالج بالسيف اليمانيّ صَوْلجا

وإلى هذا ذهب ابن مالك فقال: ((ومن العرب من يقول: يماني، وشآمي كأنّه جمع بين العوض والمعوض منه، والأجود أن يكون قائل هذا نسب إلى المنسوب))(شرح الكافية الشافية: 4/ 1960)، وهو الأولى؛ فجعله من القياس الأجود الذي تبنى عليه الأحكام بعد أن رأى أنّه لغة لبعض من يوثق بعربيتهم في الاستقراء المقصود.

والحق هو أنّ الوجه فيما هذا سبيله هو إحساس المتكلم بضعف دلالة الكلمة على معنى النسب فأضاف إليها ياء تشبه ياء النسب أو قريبة منها أو هي هي؛ وفي هذا الصدد قال أبو علي الفارسي(ت: 377هـ): ((إن قلت: يَمانِي، كنت كأنّك نسبت إلى منسوب إلى اليمن))(التعليقة على كتاب سيبويه: 1/ 188)، فهو يرى أنّها ياء تشبه ياء النسب لا هي الغرض من المجيء بها هي ليجدد فيها المنسوب دلالتها على النسب ويعطيها إشباعًا لمعنى الصفة فضلًا عن المبالغة(ينظر: دراسات لغوية: 51)، ومعنى ذلك أنّ كثرة الاستعمال وضعف وظيفة البنى الافرادية كانت قد بدأت تعمل عملها في العربية منذ فترة مبكرة حتى سجّله العلماء كالخليل وسيبويه والمبرد وهو ما أشرت إليه آنفًا.

رابعًا: توهم إفراد الجمع ثم جمعه مرّة أخرى: لا شكّ في أنّ كثرة استعمالهم الجمع قد أضعفت دلالة الجمع في الكلمة المجموعة ممّا أدّى إلى توهم إفرادها وجمعها مرّة أخرى؛ لذا ذكر الصرفيون أنّ العرب قد يجمعون الجمع إذا دعت الحاجة إلى ذلك كما قد تدعو إلى تثنيته(ينظر: شرح الأشموني: 4/ 152)، وإنّما يجمعون الجميع إذا أرادوا المبالغة في التكثير والإيذان بالضروب المختلفة من ذلك النوع على تشبيه لفظ الجمع بالواحد، وقد جاء ذلك في جمع القلة وفي جمع الكثرة، وهو في جمع القلة أسهل لدلالته على القلّة فإذا أريد التكثير جمعوه ثانية(ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 4/ 74).

وأكثر ما جاء عن العرب من جمع الجمع فإنّما هو لجمع القلة، ومع هذا فهو ليس بقياس مطرد على ما يرى أكثر النحويين؛ ((فليس كل جمع يجمع، كما أنّه ليس كل مصغر يجمع، كما أنّه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والحلوم))(كتاب سيبويه: 2/ 200)، ويستوي في ذلك ما كان منه مكسّرًا أو مصححًا، ومن ذلك قولهم: (مصران) ثم جمعها على مصارين(ينظر: كتاب سيبويه: 3/ 620، والمقتضب: 2/ 278، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف: 483)، فكلمة مصران جمع مصير، وعلى هذا الأساس فلا يقال: عندي المصران الأعور كما هو شائع، وإنّما يقال: عندي المصير الأعور؛ لذا يجب أن تجمع كلمة مصير على مصران كقضيب وقضبان، ولكنهم لمّا رأوا ضعفًا في جمعها جمعوها على مصارين، فكلمة مصارين جمع الجمع لكلمة مصير ظنًا منهم أنّها مفردة بعد أن ضعفت وظيفة الجمع فيها.

ومن ذلك أيضًا قولهم: (أزرار القميص) يريدون الواحد ويجمعون على أزرّة، والصواب في ذلك: زرّ القميص، ثم يجمع على أزرار(ينظر: لحن العامة: 100).

ومن ذلك أيضًا قولهم: (الآنية والأواني)؛ والآنية: جمع كلمة إناء(ينظر: كتاب سيبويه: 3/ 602)، وقد جمعوها فقالوا الأواني، وبذا فالأواني جمع الجمع لكلمة إناء، ذلك أنّهم توهّموا إفراد كلمة ثانية وهي جمع فجمعوها على الأواني رغبة منهم في تجنب ضعف وظيفة الجمع.

ومن ذلك أيضًا قولهم في وقتنا هذا: (بِرام) لذلك الإناء من الفخار فتوهّموا إفراده وهو جمع لكلمة: بُرْمة؛ قال سيبويه: ((وربما كسّروه (ما كان على فُعْلة) على فِعال، وذلك قولك: نُقْرة ونِقار وبُرْمة وبِرام))(كتاب سيبويه: 3/ 579).

ومثل ذلك توهّم إفراد كلمة (ثياب) في أيامنا هذه وهو جمع كلمة ثوب، ثم يجمعون ثيابًا مرّة أخرى، وفي هذا الصدد قال سيبويه: ((وإذا أرادوا بناء الأكثر بنوه نحو: ثوب وسوط على فِعال، وذلك قولك: سياط وثياب))(كتاب سيبويه: 3/ 587).

وقد عرض لهذه الظاهرة أبو حفص الصقلي(ت: ٥٠١هـ)؛ إذ عقد بابًا بعنوان: (باب ما جاء جمعًا فتوهّموا مفردًا)؛ وممّا جاء في هذا الباب قولهم: (الطير) يجعلونه مفردًا يقولون اشتريت طيرًا واحدًا واشتريت طيرين والطير جمع طائر، ويجمع الطير على أطيار وطيور(ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: 154).

وممّا هذا سبيله أيضًا قولهم (الجِنان) وهو ما قد أطلقه أهل الأندلس على البستان الواحد، وقد توهّموا إفراده فأطلقوا عليه، والجنان جمع جنّة(ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: 154، ولحن العامة: 108)، وعليه جاء قول النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم): ((يُوشِكُ يا مُعَاذُ إنْ طَالَتْ بكَ حَيَاةٌ أنْ تَرَى مَاءً هَاهُنا قد مُلِئَ جِنَانًا))(تفسير الموطأ: 1/ 191).

وقد سبق القول بتعليل القدماء لظاهرة جمع الجمع بإرادة المبالغة في التكثير والايذان بالضروب المختلفة للنوع؛ وأمّا المحدثون فإنّهم يفسرون هذه الظاهرة على أحد أساسيين ويلاحظ على أوّلهما أنّه من قبيل ما قال به القدماء:(ينظر: مقال الدكتور إبراهيم أنيس في مجلة المجمع العدد الخامس والثلاثون: 9- 10، ومن أسرار اللغة: 154)

إحداهما: أنّ فكرة الجمعية في كلمة ما قد لا تكفي أو لا تقنع المتكلم فيعمد إلى تقويتها رغبة في المبالغة والتهويل بأن يجمعها مرة ثانية متصورًا أنّ جمع الجمع يفيد عددًا من الآحاد أو الإفراد أكثر مما يفيد الجمع الأول الأصلي.

والآخر: أنّ فكرة الجمعية أو دلالتها قد تندثر أو تضعف تدريجيًا في بعض الكلمات نتيجة لكثرة شيوعها واستعمالها حتى تصبح في فترة ما، وقد اقتصرت دلالتها على الإفراد في معظم أذهان الناس، ومن خير الأمثلة على ذلك أنّ بعض الجموع نحو: زناد وبرام وكراس ومصران قد اصبحت تعني الأفراد في ذهن كثير من الناس مع أنّها جموع ومفرداتها: زند، وبرمة، وكراسة، ومصير(ينظر: أبواب من الصرف، د.أحمد هندي: 125).

وهكذا يبدو أنّ شيوع اللفظ وكثرة استعماله أشعرت مستعملي اللغة بضعف صيغة الجمع فيها مما اضطرهم إلى اللجوء والبحث عن جمع لها بعد أن ظنّوا أنّها مفردة؛ أي جمعها مرّة أخرة رغبة منهم في الدلالة على قوة اللفظ وتحسينه في أذهانهم.

خامسًا: جمع الجمع، وهو صورة واضحة من صور ضعف الوظيفة التي تؤديها الصيغة في الدلالة على الجمع لكثرة الاستعمال وشيوع اللفظ، وللعرب طريقتان في جمع الجمع:

إحداهما: أن يكسّر بناء الجمع على مثال ما يشابهه من أبنية المفرد، وذلك في (أفعال) جمع (فَعْل) يجمع على (أفاعيل) تشبيهًا له بـ(أفعال) المفرد في عدد الحروف والحركة والسكون دونما مطابقة كاملة لحركات الوزن(ينظر: أبنية المبالغة وأنماطها في نهج البلاغة، دراسة صرفية نحوية دلالية: 147).

والأخرى: أن يجمع بناء الجمع جمع مؤنث سالمًا(ينظر: الأبنية الصرفية في ديوان امرئ القيس: 236، والتطبيق الصرفي، د.عبده الراجحي: 114).

ومما ورد على ذلك من جمع الجمع قولهم: بيت وبيوت وبيوتات، واسم وأسماء وأسماوات، وقوم وأقوام وأقاوم وأقاويم، ونعم وأنعام وأناعيم، وعين وأعين وأعينات(ينظر: ليس في كلام العرب: 165، 184، 363).

ومن ذلك قولهم أيضًا: مصير ومصران ومصارين، واليد والأيدي والأيادي، والاسم والأسماء والأسامي، والعائذ والعوذ والعوذات، وحشّ وحُشّان وحشاشين(ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 2/ 1022، والعائذ: الْعَائِذِ: هِيَ النَّاقَةُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِن نِتَاجِهَا، تاج العروس من جواهر القاموس: 22/ 261، مادة: (خلف) ، والحشّ: البستان، لسان العرب: 1/ 721، مادة: كوكب).

ومن ذلك أيضًا قولهم: أصيل وأُصُل وآصال(ينظر: معجم مفردات الابدال والاعلال في القرآن الكريم: 22– 23)، وما أَشْبَه ذَلِكَ أَن يكونَ الجَمْعَ فيه مَجموعًا وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لَهُ.

ومن يُنعم النظر في ما قد مرّ يجد أنّ ذلك الأمر محكوم عليه بقصدية الاستعمال لذا جعل سيبويه جمع الجمع للمبالغة في معنى الجمع؛ اذ قال: ((فبنيت هذا البناء –جمع الجمع– حين أردت أن تكثّر وتُبالغ في ذلك كما تقول: قطّعه وكسّره حين تُكثّر عمله))(كتاب سيبويه: 3/ 623)؛ أي أنّ التضعيف في (فعّل) أفاد الكثرة والمبالغة فكذلك جمع الجمع يفيد الكثرة أيضًا، وهو سماعي لا يقاس عليه(ينظر: شرح الرضي على الشافية: 2/ 208، وتصريف الأسماء، فخر الدين قباوة: 223).

بيد أنّ ابن خالويه(ت:370هـ) قد جعل سبب جمع الجمع ست مرات في (جمل) ومجيء جمع كلمة (ناقة) على صور كثيرة لكثرة استعمالهم لهذين اللفظين وطول إلفهم لهما؛ إذ قال: ((لأنّهم يمارسون هذين النوعين كثيرًا فينطقون بهما على ألفاظ مختلفة))(ليس في كلام العرب: 185).

وجمع الجمع وإن كان ليس ذا قياس مطّرد وهو ما أشار إليه الرضي من أنّه ليس لجمع الجمع قياس مطرد(ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 208)، لكنّه يمثّل صورة من صور ضعف الوظيفة التي حاولوا أن يجددوها ويبثوها في الجمع مرّة أخرى، وهذا الأمر في حدّ ذاته يمثّل تطورًا ملحوظًا لما أصاب بعض الكلمات التي قد أخذت طريقها الى الجمع مرّة أخرى لضعف دلالته على الجمع لكن نزول القرآن الكريم في مرحلة من مراحل تطوّر العربية أدّى إلى توقّف هذا التطور وثباته في العربية الفصحى، وصار جمع الجمع يعرف في كلمات وأوزان معينة نقلت عن العرب(ينظر: دراسات لغوية: 54).

وهكذا يبدو لنا أنّ الصيغ الصرفية أشعرت مستعمليها بضعف قوة دلالتها على المراد بصفة قصدية، وهذا الأمر هو ما اضطرهم إلى المجيء بما يعزّز من قيمة تلك الصيغ الدلالية في السياقات اللغوية المختلفة، وهذا ما اصطلح عليه فيما بعد بالوظيفة سواء أكانت صرفية أم نحوية.

المبحث الثاني

ضعف الوظيفة البنى التركيبية في الدرس اللغوي العربي

يُمكن النظر إلى الوظيفة النحوية على أنَّها هي الموقع الذي يحتله العنصر اللغوي في الجملة، وما يؤدّيه في التركيب، ولمعرفة الوظيفة النحوية لكلمة ما يجب أن ندرس صلتها بسائر الوحدات التي تشاركها موقعها الجُمُلي، وما ينتج عن ذلك من تأثير في التركيب؛ لأنَّ الكلمات تختلف وظائفها النحوية باختلاف السياق الواردة فيه، فضلًا عن كثرة استعمالها وطول إلفها وما ينتج عن هذا الاستعمال من قوة أو ضعف في وظيفتها؛ ولتفصيل ذلك إليك الآتي:

أوّلًا: تقوية التوكيد بـ(أجمع وجمعاء وأجمعين وجمع): يمكن القول إنّ كثرة الاستعمال قد أضعفت معنى توكيد الشمول بـ(كل)؛ لطول إلفهم لها ذلك فقوّوا هذا التوكيد بأجمع وأخواته؛ لتدل على زيادة التوكيد وقوة المعنى؛ وفي هذا الصدد قال ابن هشام(ت:761هـ): ((يجوز، إذا أريد تقوية التوكيد، أن تتبع كله بأجمع، وكلها بجمعاء، وكلهم بأجمعين، وكلهن بجمع))(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 3/ 297)؛ ومنه قوله تعالى: ((فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ))(سورة الحجر/ 30)، وإلى هذا المعنى أشار ابن مالك بقوله:(شرح ابن عقيل: 3/ 209)

وبعد كل أكّدوا بأجمعا   جمعاء أجمعين ثم جُمَعا

وذكر ابن يعيش أنّ (أجمع) وما ألحق بها لا تكون إلّا تأكيدًا(ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 2/ 230)، تقول: جاء الركب كله أجمع، وجاءت القبيلة كلها جمعاء، وجاء الرجال كلهم أجمعون، وجاءت الهندات كلهن جُمع(ينظر: حاشية الصبان: 3/ 76)؛ فهي وإن وردت بغير (كل) دلّت على التوكيد وزيادة المعنى؛ قال ابن الناظم(ت:686هـ): ((يجوز أن يتبع كله بأجمع، وكلها بجمعاء، وكلهم بأجمعين، وكلهن بجمع، لزيادة التوكيد))(شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم: 197) بعد أن حصل ضعفًا أوليًا في قوة توكيد الأوّل.

ومثل ذلك تقوية التوكيد بـ(أكتع، وأبصع وأخواتهما) يقال: جاءه الجيش كله أجمع أكتع أبصع، وجاءت القبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء، وجاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون والهندات كلهن جمع كتع بصع(ينظر: حاشية الصبان: 3/ 76).

ومثل ذلك أن يتبع هذا الاسلوب السابق بـ(أبتع) وأخواته فيقال: جاء الجنود كلهم أكتعون أبصعون أبتعون غير أنّ ((أكتعون وأبتعون وأبصعون إتباعات لـ(أجمعون) لا يجئن إلّا على أثره، وعن ابن كيسان تبدأ بأيتهن شئت بعدها. وسمع أجمع أبصع وجمع كتع وجمع بتع))(شرح المفصل، ابن يعيش: 2/ 230)، وهو قليل.

ولعلَّ المجيء بما يلحق التوكيد الأصلي يكون مظهرًا من مظاهر ضعف الوظيفة التي قصدوها من التوكيد نتيجة لكثرة استعمالهم لها حتى عُدّت كأنّها خالية منه وما يترتب على ذلك من أثر دلالي في السياق النصي الذي ترد فيه هذه المؤكدات؛ لأنّ تقوية التوكيد تعني إثبات الشيء بقوة بعد أن ضعُف في أذهان المؤكدين، ومن هنا كان التوكيد بمعنى التقوية وزيادة المعنى.

ثانيًا: إعراب جمع المذكر السالم بالحركات الظاهرة عند بعض العرب: جمع المذكر السالم ما يعرب بالعلامات الفرعية نيابة عن العلامات الأصلية فيرفع بالواو وينصب ويجر بالياء تقول: اجتهد العاملون واحببت المخلصين وعجبت من المرائين؛ ويفهم من هذا الكلام أنَّ نون الجمع الذي على حدِّ التثنية هي أبدًا مفتوحة؛ لتناسب حرف الإعراب الذي قد فارق التنوين؛ لأنّ التنوين نون ساكنة وهذه الحروف ساكنة فتعاقبا لذا جيء بالنون المفتوحة لتفادي ذلك الاشتراك.

وعلى أساس ما سبق اختلف النحويون في هذه الواو أهي حرف إعراب أم علامة إعراب؟

فقد ذكر الزجاجي (ت:337هـ) أنَّ للعلماء في هذه المسألة ثلاثةَ أقوالٍ هي:(يُنظر: الايضاح في علل النحو: 130، وشرح المفصل، ابن يعيش: 1/153-154)

القول الأول: ((قال الكوفيون كلُّهم الألف في التثنية، والواو في الجمع، والياء في التثنية والجمع هي الإعراب نفسه))(الايضاح في علل النحو: 130، ويُنظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 1/33، المسألة: (3))، أي هي علامة رفع أصلية بمنزلة الضمّة(يُنظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية: 78، والجنى الداني في شرح حروف المعاني: 173).

القول الثاني: ((قال المازنيّ والمبرد والأخفش سعيد بن مسعدة، هذه الحروف دليل الإعراب، وليس بإعراب ولا حروف إعراب))(الايضاح في علل النحو: 130، ويُنظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 1/33، المسألة: (3)، وأسرار العربية: 52)، فهي ما يُستدلُّ به على علامات الإعراب الأصلية.

القول الثالث: ((قال الخليل وسيبويه ومن تابعهما: هذه الحروف الإعراب))(الايضاح في علل النحو: 130، ويُنظر: كتاب سيبويه: 1/17، والانصاف في مسائل الخلاف: 1/33، المسألة: (3))، لا علاماته التعويضية؛ فهي ليست عوضًا عن الحركات الاعرابية الاصلية وإنّما هي علامات مستقلة.

وقد رجّح أبو البركات الأنباري(ت:577هـ) ما ذهب إليه سيبويه – وهو رأس المدرسة البصرية – من أنَّ الواو في الجمع السالم هي حرف الإعراب، ورأى أنَّ ما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح(يُنظر: أسرار العربية: 53)، وأشار ابن الورّاق(ت:325هـ) إلى علّة ترجيح ما ذهب إليه سيبويه قائلًا: ((وإنّما وجب أن تكون هذه الحروف حروف إعراب؛ لأنَّ معنى الكلمة إنّما يكمل بها، وصارت آخر حرف في الاسم... فلهذا وجب أن تكون حروف الإعراب))(علل النحو: 162)؛ وفي ضوء هذا الأمر تحدد الاختلاف الوظيفي لكل

حرف من حروف الإعراب، ولا سيما الواو ليكون لكل منها ما يؤدّيه في الأبنية النصية، فضلًا عن عدم نيابة بعضها مكان بعض.

وقد ذكر النحويون أنّ بعض العرب يجعلون إعراب جمع المذكر السالم بالحركات الظاهرة على النون؛ فيقال: هذه قنسرينُ، وهذه سنونٌ، وهؤلاء مسلمونٌ(ينظر: المقتضب: 3/ 332، وتهذيب التوضيح: 1/ 25، وشرح الكافية الشافية: 1/ 196)، وإنّما صنعوا ذلك لطول إلفهم وكثرة استعمالهم فبليت علامة الإعراب بالحروف فجدّدوها بالإعراب الظاهر على النون، وقد استشهد لذلك المبرد بقول سحيم بن وثيل الرياحي:(المقتضب: 2/ 332، وأمالي السهيلي: 65)

وماذا يدَّري الشعراء منّي　　وقد جاوزت حدَّ الأربعينِ

وقول الآخر:(المقتضب:3/ 334، وأمالي السهيلي: 65)

إنّي أبيٌّ أبيٌّ ذو محافظة　　وابن أبيٍّ أبيٍّ من أبيّينِ

وكذلك استشهد بقوله تعالى: ((ولا طعام إلّا من غسلينٍ))(سورة الحاقة/ 36) على قراءة من جعل تنوين الكسر علامة لجر جمع المذكر السالم(ينظر: القول السديد في علم التجويد: 57).

وقد جعل السهيلي(ت:581هـ) في أماليه ذلك لغة قوم من العرب يجعلون الإعراب في النون ويلزمون الجمع الياء، واستشهد بالبيتين السابقين وزاد قول الفرزدق:(ينظر: أمالي السهيلي: 65، وديوان الفرزدق: 66)

إلّا الخلائف من بعد النبيينِ

وإذا كان الإعراب بالحركة الظاهرة على النون وقبلها ياء أو واو، وإن كان أقل ممّا قبله يخص ما يلحق بجمع المذكر السالم فإنّ بعض النحويين قد جعل ذلك لغة مطّردة في هذا الجمع وما حمل عليه(ينظر: تهذيب التوضيح: 1/ 25)، وعليه حُمل قول أحد أولاد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام):(خزانة الأدب: 8/ 60)

وكان لنا أبو حسنٍ عليٌّ　　أبًا برًا ونحن له بنينُ

فقد جاء بالضم مع الياء مع أنّه في موضع رفع، وجعل الرفع بحركات ظاهرة على النون على لغة بعض العرب؛ وإن لم تكن علمًا، كما يقال في (يقطين) ونحوها؛ من كل اسم مفرد آخره نون قبلها ياء(ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك: 1/ 71)، وبعضهم يجعل هذه اللغة مطردة في جمع المذكر السالم(ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: 1/ 102)، وعلى هذا الأساس حمل قول الشاعر أبي دهبل الجمحي:(ديوان أبي دهبل الجمحي: 68؛ وخزانة الأدب: 7/ 314، المعجم المفصل في شواهد العربية: 8/ 238)

طَال ليلِي وَبت كَالْمَجْنُونِ   واعترتني الهموم بالماطرون

وهكذا يبدو لنا أنّهم عاملوا الجمع السالم وما ألحق به معاملة المفرد فحركّوا نونه إعرابيًا بعد أن رأوا ضعف وظيفة النون بدلالتها على المراد، وما يتقدمها من علامة إعراب نتيجة لكثرة استعمالهم هذه الصيغ في أبنيتها النحوية المختلفة وما تحققه من دلالة قصدية في الأنساق النصية العامة.

ثالثًا: إعراب المثنى بالحركات الظاهرة على النون: نحن نعلم أنّ الضمة علامة الإعراب الأصلية، وتنوب عنها الفروع لاسيما الألف في المثنى، والواو في الجمع السالم؛ لذا تكون الألف في المثنى والواو في الجمع هما علامتا الرفع، كما أنّ الياء علامة النصب والجر فيهما، وهذهِ الألف حرفٌ وهي علامة للاثنين باتفاقٍ كما أنّ الواو حرف وهي علامة للجمع باتفاقٍ(يُنظر: رصف المباني: 17، وكفاية المعاني: 68–70)، إلّا أنّ كلمة النحويين قد اختلفت في المثنى والجمع المحمول بعلامته الفرعية عليه اختلافًا كثيرًا بين كون الألف علم إعرابٍ أو دليلًا عليه، فذهب سيبويه إلى أنّهُ حرف إعراب(يُنظر: كتاب سيبويه: 17/1، والمحلّى (وجوه النصب)، ابن شقير البغدادي: 211)، وذكر الزجاجيّ أنّ المازني والمبرد والأخفش (سعيد بن مسعدة) ذهبوا إلى أنّ هذهِ الحروف دليل الإعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب(يُنظر: الإيضاح في علل النحو: 130).

وهؤلاء العلماء الذين ذكرهم الزجاجيّ لم يكونوا قد انطلقوا من فراغ فيما ذهبوا إليه بل إنّهم وجدوا أنّ بعض العرب يلزمون المثنى الألف ويعربونه بالحركات الظاهرة على النون، وقد أورد ابن مالك قول ابن جني في هذا المورد إذ قَالَ الأخير: ((ومن الْعَرَب من يضم النُّون فِي الْمثنى))(شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1/ 71، ولم أعثر على قول ابن جني في كتبه)، لكنّه سرعان ما جعله من الشذوذ الذي لَا يُقَاس عَلَيْهِ(ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 1/ 186)، وعلى هذا ينشدون قول الشاعر:(المرجع في اللغة العربية: 1/ 22، الشاهد في شرح ابن عقيل: 1/ 71، وحاشية الصبان: 1/ 91، والقِذّان: البَراغيث، واحِدَتُها قذَّة وقُذَذ)

يَا أبتا أرَّقنى القِذّانُ   فالنّوْمَ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ

فالعينانُ: من الممكن أن يكون مثنى ألزم الألف، وقد ضمّت النون للروي المضموم وإن شئت قل لنغمة الايقاع ومن الممكن أن يكون تطورًا في معاملة المثنى لضعف علامة الإعراب وضعف وظيفتها في أذهان بعض العرب لذا جددوا تلك العلامة بالإعراب الظاهر على النون؛ لكثرة استعمالهم لها، ومثل ذلك قول رؤبة بن العجاج:(شرح المفصل: 3/ 129، والمرجع في اللغة العربية: 1/ 122، وحاشية الصبان: 1/ 90)

أعْرفُ مِنْهَا الْأنف والعَيْنانَا   ومَنْخَرَيْن أَشْبهَا ظَبْيانَا

قال ابن عصفور(ت:669هـ): ((من العرب من يفتحها مع الألف إلّا أنّ ذلك لم يجئ إلّا في حالة النّصب وكأنّهم أجروا الألف في ذلك مجرى الياء))(شرح جمل الزجاج: 1/ 87)؛ وأنشد البيت المتقدم، لكن

هذا الأمر لا يعني أنّه مقصور على النصب فقط بل محمول بدلالته على الرفع والجر وهي لغة؛ وهذا ما حمل أبا حيان الأندلسي على أن يورد قول ابن جني: ((فتحها بعضهم في الثلاثة حملًا للواحد على الحالتين... وقد حكي أنّ من العرب من يرفع النون في نحو الزيدان والعمران))(ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 1/ 240، ولم أجد نصّ ابن جني في كتبه).

وأمّا الضم: فقد نفل السيوطي عن الشيبانيّ ما حكاه عن العرب: هما خليلانُ، حبث قال: ((وَقَالَ الشَّيْبَانِيّ ضم النُّون التَّثْنِيَة لُغَة قَالَ أَبُو حَيَّان يَعْنِي مَعَ الْألف لَا مَعَ الْيَاء لِأَنَّهَا شبهت بِأَلف غَضْبَان وَعُثْمَان))(همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 1/ 186)، وبذا فقد أجريت عليه التثنية كما تُجرى على المفرد.

وهذا دليل على أنّه إمّا أنّ المثنى يعرب بالحركات على النون التي هي الأصل في الإعراب، وإمّا أنّه ألزم الألف وحُرّكت النون التي هي التنوين بالضمة، لضعف وظيفة الإعراب فيه، ولكن هل هذه النون عوض عن التنوين، أو عن الحركة أو عنهما معًا؟ هذه مسألة يكثر فيها الخلاف بين النحويين، والصواب أن يقال: إنّ النون في المثنى والجمع ليس عوضًا عن التنوين في الاسم المفرد، وليس عوضًا عن الحركة، بل لحقت لدفع توهم الإضافة، وهذا مما لا ينتفي معه المعنى المراد.

وعلى هذا الأساس فنون المثنى إذا ما حرّكت فهذا يدل دلالة قاطعة على ضعف وظيفة الإعراب فيها لذا التجأ مستعملو هذه الصيغ إلى المجيء بالحركات الأصلية لتكتمل وظيفة إعراب الحركات الفرعية، كما عملوا في إضعاف حكم الألف والنون لقلّة اعتدادهم بهما؛ قال ابن جني: ((وقد ترى إلى قلة اعتدادهم بالألف والنون في سيدانة، حتى كأنّهم قالوا: سيدة. وهذا تناهٍ في إضعاف حكم الألف والنون))(الخصائص: 3/ 214)، وما ذلك إلّا مظهر من مظاهر التناهي في ضعف علامة الإعراب وضعف وظيفتها في أذهان الناطقين بها، ومن هنا استعانوا بما يقوّي ذلك الإعراب وتلك الدلالة بمقصدية الاستعمال.

رابعًا: نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة عند بعض العرب فيما حكاه الكسائي وابن سيدة: استقرّ الاستقراء للمؤنث السالم في لغة العرب المشتركة التي على حدها نزل القران الكريم أن يُنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، لكن بعض العرب ينصبه بالفتحة على الأصل وكأنّ الكسرة قد ضعُفت دلالتها على النصب في أذهانهم فجددوا دلالة الإعراب بالرجوع إلى الأصل فيه وهو النصب بالفتحة، وعن ذلك قال صاحب تهذيب التوضيح: ((وربما نصبوا بالفتحة إن كان محذوف اللام كسمعت لغاتَهم، حكاه الكسائي، ورأيت بناتَك حكاه ابن سيدة))(تهذيب التوضيح: 1/ 26).

وعن ذلك قال ابن مالك: ((ومن العرب من ينصبه (يقصد جمع المؤنث السالم) بفتحة، ومنه قول بعض العرب: سمعت لغاتَهم، وأنشد الفراء لأبي ذؤيب الهذلي:

فلما جلاها بالأُيَام تحيّزت ثباتًا عليها ذُلُّها واكتئابُها))(شرح الكافية الشافية: 1/ 206، والمساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 56، والبيت في ديوان الهذليين: 1/ 79).

وهذا البيت يُنشد بكسر التاء وفتحها من كلمة (ثبات)؛ قال الفراء(ت:206هـ): ((العرب تجمع الثبةَ ثبين وثبات، وبعضهم ينصبها في النصب، فيقولون: رأيت ثباتًا كذا. وقال أبو الجراح في كلامه: ما من قوم إلا قد سمعنا لغاتهم، فنصب التاء، ثم رجع فخفضها، والعرب تخفض هذه التاء في النصب وتنصبها: سمعت لغاتهم ولغائهم، بالنصب والخفض، وكذلك الثبات))(التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 1/ 335، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 56، ولم أجد قوله هذا في معانيه).

وذهب الشيخ خالد الأزهري إلى أنّ هذا النوع إنّما نُصب ((بالفتحة تشبيها لهذه التاء التي تبدل في الوقف هاء أو جبرًا لما فاته من حذف لامه، كما أعرب نحو سنين بالحروف جبرًا لما فاته من حذف لامه، وليس الوارد من ذلك مفردًا مردود اللام، خلافًا لأبي علي في زعمه أنّ نحو: (سمعت لغاتَهم) بالفتح مفرد ردت لامه))(شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 1/ 81)، وما الجبر إلّا دليل على ضعف وظيفة الحركة الإعرابية نتيجة لكثرة الاستعمال وضعف حركة النصب (الكسرة)؛ لذا عدل مستعملو هذه الصيغ إلى الفتحة في باب النصب ظنًا منهم بضعف وظيفة الحركة.

خامسًا: حمل (ليس) على (ما) النافية: الأصل في (ما) النافية أنّها محمولة على ليس فعملت عملها لكن إلف بعض العرب لـ(ما) غير عاملة ويليها الفعل جعلهم يأتون بذلك مع (ليس) فحملوها على (ما)؛ قال سيبويه: ((وقد زعم بعضهم أنّ (ليس) تجعل كـ(ما)، وذلك قليل لا يَكادُ يُعْرَفُ، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منه، وليس قالها زيد. قال حُمَيْدٌ الأَرْقَطُ:(الأزمنة والأمكنة: 3/ 317، وينظر: المعجم المفصل في شواهد العربية: 8/ 139)

فأَصْبَحُوا والنَّوَىَ عالي مُعَرَّسِهِمْ وليسَ كل النوى تلقي المساكينُ

وقال هشام أخو ذي الرمة:(شرح شواهد المغني: 2/ 704، والمعجم المفصل في شواهد العربية: 6/ 301)

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداءِ مَبْذولُ

هذا كلُّه سُمِعَ من العرب))(كتاب سيبويه: 1/ 147).

وقد خرّج سيبويه هذه الشواهد على إضمار اسم (ليس) تكلّفًا وجعله الوجه والحد؛ إذ قال: ((والوجه والحدّ أن تَحْمِلَه على أَنّ في ليس إضمارًا))(كتاب سيبويه: 1/ 147)، هذا وما أشبهه عند سيبويه محمول على أن يضمر قبل المنصوب ضمير الشأن اسمًا فيندفع الإشكال المتصوّر(ينظر: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 3/ 1179)، يعني ضمير الأمر والشأن.

لكنّ أبا العلاء المعرّي(ت:٤٤٩هـ) قد أنكر ذلك على سيبويه حيث قال: ((ومن تأمّل مذاهب العرب علم أنّ من يقول الشعر بالغريزة لا يتصوّر الإضمار في ليس؛ لأنّ ذلك تكلف شديد، والذي يوجبه القياس أنّهم أجروا (ليس) مجرى (ما) في بعض المواضع، كما أجروا (ما) مجرى (ليس) في اللغة الحجازية. وحكى عن العرب: (ليس الطيب إلّا المسك) فهذا على معنى: ما الطيب إلّا المسك))(اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: 693).

ومن الممكن أن يكون هذا ضرب من التطور أصاب (ليس) فالمشهور عنها أنّها فعل نافٍ يدخل على الجملة الاسمية، لكنّها خالفت المألوف ودخلت على ما كان يدخل عليه حرف النفي (ما) فحُملت عليه؛ وهو ضرب من التطور دخل على هذا الأسلوب لكنّه لم يأخذ حقّه في المضيّ؛ لأنّ القرآن الكريم نزل بمستوى من اللغة أريد الحفاظ عليه فصار التطوّر موقوفًا به على هذا الحدّ بعد أن كان قد بدأ طريقه، ومن هنا قال سيبويه عن أصحابه: ((وقد زعم بعضهم أنّ ليس تجعل كـ(ما)، وذلك قليل لا يَكادُ يُعْرَفُ))(كتاب سيبويه: 1/ 147)، ولكنّه في نص سابق قد صرّح بأنّ ذلك مسموع عن العرب وإلّا كيف يورده ويتمثّل به؟

وهكذا يظهر لنا أنّ حمل الفعل على الحرف لقوة دلالة الحرف المستمدة من التكوين البنائي مع ضعف وظيفة الفعل النافي ما هو إلّا مظهر من مظاهر كثرة الاستعمال وشيوع اللفظ وضعف الدلالة القصدية المتحصلة من (ليس) في سياق جملتها في النسق النصي العام؛ فضلًا عن أنّ الفعل يدل على التجدد في نفيه والحرف على الثبات وقطعية النفي في أمر دلالة المنفي وقصديته؛ لذا يُحمل الفعل على الحرف طلبًا لقصدية اللفظ، ومن ثمّ الدلالة.

سادسًا: طول الإلف لكثرة الاستعمال قد أدّى إلى التركيب في أدوات النداء: نظرًا لأنّ النداء من الأساليب التي يكثر دورانها على ألسنة الناس فإنّ طول الإلف وكثرة الاستعمال قد أدّتا إلى ضعف دلالة أداة النداء على النداء مما جعلهم يُدخلون حرف نداء على حرف نداء آخر مجددين بذلك دلالة الأداة على النداء في وظيفتها التنبيهية؛ قال ابن مالك في أدوات النداء:(شرح ابن عقيل: 3/ 255)

وللمنادى النّاءِ أو كالنّاء (يـا) — و(أي) و(آ) كـذا (أيا) ثم (هيــا)

والهمز للداني و(وا) لمن نُدِبْ — أو (يا) غير (وا) لدى اللبس اجتنبْ

فالهمزة لنداء القريب تقول: أ محمدُ، و(يا) وما بعدها لنداء البعيد تقول: يا محمدُ، وإذا تأمّلنا أداة النداء: (آ) لوجدنا أنّها همزتان دخلت الهمزة على الهمزة وأسكنت الثانية وصارت مدًّا للأولى، ولعلّ ذلك صورة من صور ضعف الوظيفة لطول الإلف لكثرة الاستعمال.

ومثل ذلك يقال في: (أيا) و(هيا) فقد دخلت الهمزة على الأولى، ودخلت على الثانية وقد أبدلت هاء، فقيل: أيا، وهيا، والابدال على هذه الصورة أمر شائع في العربية فهم يقولون أراح وهراح، وأراق وهراق(ينظر: كتاب سيبويه: 3/ 214، والأصول في النحو: 3/ ٢٢٨، والمسائل الحلبيات: 53).

ومن يُنعم النظر في ما كتبه النحويون في هذه المسألة سيرى أنّهم قد ذكروا أنّ أصل (هيا) (أيا) قلبت همزتها (هاء)، وهو ما ليس بعيدًا في كلام العرب، إذ كثُر مثل هذا في كلامهم، فقالوا في (إياك): هياك، وفي (أرقت): هرقت، وفي (أردت): هردت، وفي (أرحت دابتي): هرحتها(يُنظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، ابن جني: 1/39-40، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي: 462/1)، فضلًا عن ذلك فإنّ استعمال (أيا) أكثر من استعمال (هيا)(يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 50/5، ورصف المباني: 409)، ولكن قد يكون العكس، وهو أنّ (أيا) أصلها (هيا) وهو ما نُقِلَ عن العرب من أنَّهم يميلون إلى نبر بعض الحروف، ومنها (الهمزة) فقالوا في (هزّ): أزّ (يُنظر: تاج العروس: 553/40، مادة: (هيا)، والأصوات اللغوية، د.إبراهيم أنيس: 99)؛ لأنَّ الهمزة حرف شديد مستقل، والهاء حرف مهموس خفيف ومخرجاهما متقاربان إلَّا أنَّ الهمزة أدخل منها في الحلق لذلك ثقل النطق بها وأُبدلت.

ورأى ابن الخشاب(ت:567هـ) أنّ (أيا) لما بعُد، و(هيا) لما هو أبعد من المنادى بـ(أيا)(يُنظر: المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب: 191، والجنى الداني: 507، وارتشاف الضرب: 2179/4) لذا اختلف النحويون في أصل (هيا)، فذهب أكثرهم إلى أنّها أصل قائم بنفسه(يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 49/5، وهمع الهوامع: 36/3) وذهب بعضهم إلى أنّ أصلها هو (يا) أُدخلت عليها (هاء) التنبيه مبالغة(يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 49/5).

ويبدو أنّ هذا الأمر يعود إلى شدّة مقاربة مخرج (الهاء) لمخرج (الهمزة) إذ إنّهما من أقصى الحلق أو من الحنجرة لذا تسمّى الأصوات الحلقية، أو الأصوات الحنجرية(يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 49/5)، وعلى هذا الأساس تكون (هيا) غير (أيا) إذ إنّ كثرة استعمال (أيا) لا يعني بالضرورة أنّها أصل لـ(هيا) وأنّ كثرة إبدال (الهمزة) (هاء) قد ورد خلافه – وهو إبدال (الهاء) (همزة) عند نبرها – فتكون بذلك (هيا) أصلًا كما أنّ (أيا) أصلٌ؛ أي إنّهما حرفان لا حرف واحد، لذا فمن المهم أن تكون الوظيفة ظاهرة، والخصائص متماثلة؛ فكلاهما يختص بنداء البعيد وكلاهما يُنادى به العاقل وغيره، لكن ذلك لا يعني غياب التركيب فيهما طلبًا لقوة الدلالة على النداء بعد أن أحسَّ مستعملو اللغة بضعف في وظيفة حرف النداء لكثرة الاستعمال وشيوع اللفظ؛ فأدخلوا عليه حرفًا آخر مجددين بذلك دلالة النداء فيما يدل عليه في البناء النحوي.

سابعًا: التنوين لبعض الأسماء التي جاءت على التمييز: إنّ قسمًا من الباحثين المحدثين رجّحوا أنّ التنوين ربما كان في الأصل علامة للتعريف، وبقيت هذه العلامة في قسم من الأعلام تشير إلى أصلها القديم، فقد ذهب برجستراسر إلى أنّ حقيقة الأمر هي أنّ التنوين وإن كان علامة على التنكير في كل ما

بقي من مستندات اللغة العربية، فربما كان في الأصل علامة للتعريف، ذاكرًا أنّ أصل التنوين هو التمييم، ورأى أنّ للتمييم آثارًا من معنى التعريف في الأكدية العتيقة وأنّه من الممكن أن يكون التنوين قد كان في الأصل أداة للتعريف، ثم ضعف معناه المعرّف لكثرة الاستعمال؛ فقام مقامه الألف واللام، فصار علامة للتنكير، فإذا كان الأمر كذلك فقد أدركنا أنّ سبب وجود التنوين في كثير من الأعلام القديمة نحو: عمرو وزيد، ونفهم أيضًا سبب انعدامه في بعضها نحو: عمر وطلحة، وهند؛ إذ إنّ العلم معرّف في نفسه لا يحتاج إلى علامة للتعريف، وإن أمكن أن تلحق به، ولو كان التنوين علامة للتنكير في الأصل لكان الحاقه ببعض الأعلام صعب الفهم جدًا(ينظر: التطور النحوي للغة العربية: 77 – 78، وينظر: معاني النحو: 3/ 297).

وعليه اعتمد جماعة من المشتغلين في اللغة إلى تفسير نوع من الاسم الرُّباعيّ الذي ينتهي بالميم؛ نحو (بُلْعُومٍ)، و(خُرْطُومٍ)، و(فُسْحُمٍ)، و(زُرْقُمٍ)، ونحوها؛ فتوصَّلوا إلى أنَّ تلك الميم هي علامة التَّنوين في اللُّغة الحِمْيَرِيَّةِ القديمة(لقد اختلفوا في الحميرية أعربيّة هي أم غير عربيّة، فذهب بعضهم إلى أنّها عربيّة، وذهب بعضهم إلى أنّها غير عربيّة، والحق أنّها عربية وإن كانت تختلف عن العربيّة بعض الاختلاف. ينظر: مولد اللّغة: 93–95)، وأنَّ هذا الأصل قد تُنُوسيَ في هذه الكلمات وأمثالها، واستعملتها لهجات الشَّمال على توهُّم الأصالة في (الميم)(ينظر: من أسرار اللّغة: 9)، وسمُّوا ذلك (تمييمًا) واستدلُّوا أيضًا على وجوده في العربيَّة بوجوده في العبريَّة في نحو صورة حَرْطَمَ؛ وهو مشتقٌّ من (حَرَطَ) أي: نَحَتَ ونَقَشَ، وصورة فَدْيُوم أي: فِدْيَةٌ، وهو مشتقٌّ من (فده) أي: افْتَدَى؛ ولحظوا أنَّ تلك الميم جاءت بالعربية في بعض الأسماء التي زيدت الميم في آخرها من نحو: (زرقم)، و(ستهم: بمعنى الأزرق والأسته)، وهما صفتان بوزن (فُعْلُم)، و(دِلْقِم)، و(دِقْعِم للدلقاء والدّقعاء) وهما صفتان على وزن (فِعْلِم)(ينظر: كتاب سيبويه: 4/ 273).

ومثل ذلك يقال في (ابْنم) بمعنى (ابن) والميم فيه زائد كما قال سيبويه(ينظر: كتاب سيبويه: 3/ 362)؛ ولعلها من بقايا التمييم كذلك ثم نوّنت كالكلمات السابقة.

ولا يقتصر التمييم على زيادة الميم فقط بل يشمل دخول التنوين على النون الزائدة أيضًا، ومن ذلك دخول التنوين على النون الزائدة في نحو قولهم: (رَعْشنٌ من الارتعاش)، و(ضيفنٌ وهو من يجيء مع الضيف دون أن يدعى)، والنون فيه زائدة وهو على وزن (فَعْلَن)(ينظر: المقتضب: 3/ 337)، ومنه قول الشاعر:(ينظر: لسان العرب: 113/11)

اذا جاء ضيفٌ جاء للضيفِ ضيفنٌ   فأودى بما تقرى الضيوف الضيافنُ

قال أبو سعيد السيرافي(ت:385هـ): ((النون زائدة على ما قال سيبويه، لأنّه مشتق من الضيف))(شرح كتاب سيبويه: 5/ 148)، وقد جعل ابن سيده(ت:458هـ) هذه الزيادة من باب القياس فقال: ((قال

النَّحْوِيُّونَ نُونُ ضَيْفَن زائدة وهو القِياسُ وقد أخذ أبو عُبَيْد بهذا أيضًا في باب الزيادةِ فقال زادت العربُ النُّونَ في أربعة أسماء قالوا ضَيْفَنٌ للضَّيفِ فجَعَلَه الضَّيْفَ نَفْسَه والضَّيْفَنُ الطُّفَيْلِيٌّ))(المحكم والمحيط الأعظم: 8/ 208، ولسان العرب: 13/ 256).

ومثل ذلك قولهم: (علجن بمعنى: غليظ)(ينظر: كتاب سيبويه: 3/ 320)؛ فالنون في تلك الأسماء ربما تكون قد دلّت على تنوين التنكير ثم نوّنت الكلمة مرة أخرى لتجديد معنى التنكير فيها والله أعلم.

وهذه الميم تُقابل في العربيَّة بالنُّون فضلًا عن التنوين، وهذا الَّذي ذكروه اجتهادٌ حسنٌ منهم؛ قد يفسِّر كثيرًا ممَّا نصَّ القدامى على زيادة الميم في آخره(ينظر: الجمهرة1332/3).

وقد حاول بعضهم جمع ما في آخره ميم زائدة، ومن أوائل هؤلاء: ابن السّكّيت(ينظر: القلب والإبدال: 147)، وابن دريد(ينظر: جمهرة اللغة: 1332/3)، وعقد السّيوطيّ فصلًا لذلك؛ جمع فيه ما وقف عليه ممَّا جمعه المتقدّمون(ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها:257/2).

وقد أشرت فيما مضى إلى أنَّ بعض المُحدثين فسّر هذه الميم بأنّها بقايا التّمييم في اللّغة الحِمْيَرِيَّة أو اليمنيّة الجنوبيّة القديمة، وفي بعض اللّغات السّاميّة كالعبريّة؛ وهو ما يقابل التّنوين والنون في العربيّة، وأنّ تلك الميم قد تُنُوسيت في بعض الكلمات العربيّة، واستُعملت على توهّم أصالتها(ينظر: من أسرار اللّغة:90، والتمييم والتنوين، لرمسيس جرجس، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة م13).

وأرى أنّ الميم الزائدة في أواخر هذه الكلمات وكذا التنوين الداخل على النون الزائدة إنّما هو أثر من آثار التمييم الذي يقابل التنوين في العربية الفصحى؛ ونظرًا لكثرة الاستعمال وطول الإلف فقد ضعفت دلالته على التنكير وخفتت فنوَّنت هذه الكلمات لتجديد دلالتها على هذا المعنى مرّة أخرى، وهذا يُعد مظهرًا من مظاهر التطور اللغوي والاستعمال القصدي في بناء الدلالة المرادة بعد أن ضعف الاستعمال المتحصل من البنية القديمة؛ لطول إلفهم لها وشيوع دلالتها عندهم.

ثامنًا: صرف ما لا ينصرف مطلقًا عند قوم من العرب: مما استقر للممنوع من الصرف أنّه قد يصرف في الشعر للضرورة وأمّا في السعة فلا يجوز صرفه، ولكن هذا الأمر يخالف ما ذهب إليه الأخفش والكسائي من أنّ ذلك لغة قوم من العرب؛ إذ إنّهم يصرفون الممنوع من الصرف مطلقًا إلّا أفعل التفضيل؛ وأورد الزمخشري(ت:538هـ) نصيهما فقال: ((حكى الكسائي أنّ بعض العرب يصرفون كل ما لا ينصرف إلّا أفعل منك، قال الأخفش: سمعنا من العرب من يصرف هذا ويصرف جميع ما لا ينصرف))(تفسير الكشاف: 2/ 352، وينظر: شرح الأشموني: 3/ 515)، وقد ذكرا ((أنّ صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم))(شرح الرضي على الكافية: 1/ 38، وشرح الألفية للأبناسي: 2/ 255)، وقال ابن مالك: ((وزعم قوم أنّ صرف ما لا ينصرف مطلقًا لغة))(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 224)، وعليه جاء قوله تعالى بالصرف: ((إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ

سَلاسِلًا وَأَغْلالًا وَسَعِيرًا))(سورة الإنسان الآية: 4)، وقوله تعالى: ((وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا))(سورة الإنسان الآية: 15)، وهي قراءة نافع والكسائي وأبي بكر عن عاصم(ينظر: الحجة لابن خالويه: 358- 359، والكشف: 2/ 352، وحجة القراءات لابن زنجلة: 738).

وقد جعل السيرافي(ت: 385هـ) ((هذه الأشياء بعضها حسن مطّرد، وبعضها مطرد ليس بالحسن الجيد، وبعضها يسمع سماعًا ولا يطّرد))(شرح كتاب سيبويه: 1/ 189)، وكان ابن السراج (ت: 316هـ) يقول: لو صحّت الرواية في صرف ما لا ينصرف ما كان بأبعد من قول الشاعر:(البيت للعجير السلولي في خزانة الأدب: 5/ 257، والمعجم المفصل في شواهد العربية: 1/ 315)

فبيناه يشري رحله قال قائل   لمن جمل رخو الملاط نجيب

فإنّما هو يشري رحله، فحذف الواو من (هو) وهي متحركة من نفس الكلمة وليست بزائدة، فإذا جاز أن تحذف ما هو من نفس الحرف جاز أن تحذف التنوين الذي هو زائد للضرورة(ينظر: الأصول في النحو: 1/ 27، وشرح السيرافي: 1/ 134، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 267، وشرح المفصل، ابن يعيش: 1/ 68).

وهكذا يبدو لنا أنّ صرف ما لا ينصرف في سعة الكلام لا الضرورة إنّما هو تطوّر قد أصاب الألفاظ في أنساقها النصية واستعمالاتها القصدية بعد أن بليت بكثرة استعمالها وطول إلفها مما خلّف ضعفًا في وظيفتها لذا لجأ مستعملو تلك اللغات إلى النظر فيما تحققه من قصدية فصرفوا منها ما كان ممتنعًا لتدل على تجديد دلالة المفردة في بنائها النحوي وتأكيد تلك الدلالة في استعمالاتها المختلفة، وهذا ما أكّده النحويون واللغويون فيما أشرت.

الخاتمة

بعد هذا العرض الموجز يمكن أن يقول المرء إنّ كثرة الاستعمال وشيوع اللفظ تؤثر بصور مختلفة في تطوّر اللغة من ناحية وضعف الكثير من صيغها وتراكيبها نتيجة لذلك من ناحية أخرى؛ لذا يمكن إجمال دور كثرة الاستعمال في ضعف وظيفة البنى الإفرادية والتركيبية اللغوية في الدرس اللغوي بما يأتي:

1- ذكر الباحث أنّ كثرة الاستعمال وشيوع اللفظ قد تؤدي الى ضعف وظيفة الكلمة وقد تكون هذه الوظيفة وظيفة إفرادية أو وظيفة تركيبية كلّ بحسب بنيته، وما يؤديه الاستعمال من دور تعبيري يحقق وظيفة قصدية لدى مستعملي تلك اللغة.

2- أشار الباحث إلى أنّ كثرة الاستعمال تعد ذات أثر واضح في بعض صور القياس الخاطئ وقد تجلّى ذلك بيننًا في دخول التاء على أمثلة المبالغة وتأنيث ما كان مؤنثًا رغبة في دلالتها الأخيرة على ذلك.

3- بيّن الباحث أنّ كثرة الاستعمال يعد عاملًا بارزًا من عوامل تطوّر دلالة الألفاظ لا سيما بعد أن ضعفت وظيفتها نتيجة لكثرة استعمالها، وقد تجلّى ذلك بينًا في توكيد الشمول بكل وما لحقه من مؤكدات أخر نتيجة لضعف قوة التوكيد المرادة.

4- رجّح الباحث أنّ كثرة الاستعمال تؤدي الى صور خاطئة في تأنيث الكلمة كتأنيث ما يستوي فيه المذكر والمؤنث عند الوصف به، وتأنيث المؤنث بأشهر علامات التأنيث، والتأنيث بالتاء لما حقّه أن يكون بعلامة أخرى.

5- أشار الباحث إلى أنّ كثرة الاستعمال قد تؤدي الى التضليل عن المعنى المقصود عند متابعة مقتضى القاعدة وإهمال السياق لا سيما ما يترتب على ذلك من ضعف وظيفة البنى التركيبية وما يدور في فلكها من مخرجات أو قد لا يكون.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين وصحبه المنتجبين.

مصادر البحث ومراجعه:

* القرآن الكريم.

1- أبنية المبالغة وأنماطها في نهج البلاغة، دراسة صرفية نحوية دلالية: د.حيدر هادي الشيباني، مؤسسة علوم نهج البلاغة، كربلاء المقدسة، ط1، 2014م.

2- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ابن قيم الجوزية (ت: ٧٦٧ هـ)، تح: د.محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط1، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م.

3- أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، ط1، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

4- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري (ت: 577هـ)، عُنيَ بتحقيقه: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، د.ت.

5- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م.

6- أمالي ابن الحاجب: جمال الدين بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

7- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

8- البيان والتبيين: عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣ هـ.

9- تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، الكويت، أعوام النشر: (١٣٨٥هـ-١٩٦٥م)=(١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م).

10- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: أبو حفص عمر بن خلف الصقلي النحوي(ت:٥٠١هـ)،قدّم له وقابل مخطوطاته وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

11- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، تح: الدكتور السيد الشرقاوي، ومراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة الخانجي، القاهرة، ط1، 1407هـ- 1987م.

12- التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه: د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997م.

13- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ(ت:٣٧٧هـ)، تح: د.عوض بن حمد القوزي، د.مط، ط1، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

14- تفسير الموطأ: أبو المطرف القَنَازِعي (ت: ٤١٣ هـ)، تح: الأستاذ الدكتور عامر حسن صبري، دار النوادر، قطر، ط1، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م.

15- تقويم اللسان: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: 597هـ)، تح: د.عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ط2، د.ت.

16- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان(ت:١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.

17- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4، د.ت.

18- دراسات لغوية: الأستاذ الدكتور أحمد إبراهيم هندي، مكتبة كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، د.ت.

19- رسالة الحدود: علي بن عيسى الرماني(ت: ٣٨٤هـ)، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، د.ط، د.ت.

20- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت: 769هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ-1980م.

21- شرح ألفية ابن مالك المسمى، تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: زين الدين بن الوردي(ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق ودراسة: د.عبدالله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، ٢٠٠٨م.

22- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش(ت:٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: د.علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط1، ١٤٢٨هـ.

23- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله الأزهري، المعروف بالوقاد(ت:٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

24- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت:٨٥٥هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، د.ط، ١٣56هـ - ١٩37م.

25- شرح الرضي على الكافية: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين(ت: 686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عُمَر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م.

26- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

27- شرح شافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت: ٦٨٦هـ)، تح: محمد نور الحسن، وآخرينِ، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

28- شرح شواهد المغني: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، د.ط، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

29- شرح المعلقات السبع: الحسين بن أحمد الزوزني(ت: 486 هـ) اعتنت به: فاتن محمد خليل اللبون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 2005م.

30- شرح المفصّل: موفّق الدين يعيش بن علي بن يعيش(ت: 643هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ- 2001م.

31- علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق(ت:٣٨١هـ)، تح: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

32-علم اللغة العربية، مدخل مقارن في ضوء التراث واللغات السامية: د.محمود فهمي حجازي، دار غريب، القاهرة، د.ت.

33- القول السديد في علم التجويد: على الله بن علي أبو الوفا، دار الوفاء، المنصورة، ط3، ٢٠٠٣م.

34- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه(ت: 180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون،، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 1977م.

35- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (ت: ٤٤٩ هـ)، تح: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، ٢٠٠٨ م.

36- لحن العامة: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي(ت: 379هـ)، تح: د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، 1981م.

37- لسان العرب: أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت ٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط3، ١٤١٤ هـ.

38- ليس في كلام العرب: ابن خالويه، تح: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط2، 1979م.

39- مبادئ اللسانيات: خولة طالب الإبراهيمي، دار القصبة، الجزائر، ط2، 2006م.

40- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، تح: علي النجدي ناصف، وآخرِين، مطابع الأهرام، القاهرة، د.ط، 1415هـ- 1994م.

41- المحلّى (وجوه النصب): أبو بكر أحمد بن الحسن بن شقير النحوي البغدادي (ت: 317هـ)، تح: د.فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1408هـ-1987م.

42- المدارس اللسانية أعلامها، مبادئها، ومناهج تحليلها للأداء التواصلي: أحمد عزوز، دار الأديب، الجزائر، د.ط، 2005م.

43- المذكر والمؤنث: أبو بكر بن الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، لجنة إحياء التراث، مصر، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

44- المرتجل في شرح الجمل: عبد الله بن أحمد بن الخشاب(ت: 567هـ)، تح: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، د.ط، 1972م.

45- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الأردن، ط1، 1420هـ- ٢٠٠٠م.

46- معجم مفردات الابدال والاعلال في القرآن الكريم: د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1، 1439هـ- 1989م.

47- المعجم المفصل في شواهد العربية: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

48- مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

49- المقتضب: محمد بن يزيد أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

50- مولد اللّغة: أحمد رضا، قدّم له الدكتور نزار رضا، دار الرائد العربيّ، بيروت، 1983م.
51- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه: أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنمتري (ت: 476هـ)، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مطبعة حكومة الكويت، ط1، 1987م.
52- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.